جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

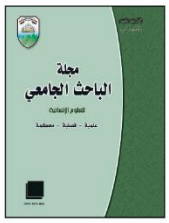

الخلاف بين الزمخشري والشوكاني في التخريج النحوي للأساليب النحوية (أسلوب القسم أنموذجا)

إسماعيل حفظ الله ناصر علي إسماعيل
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، اليمن
Email: Ismailhefthallh@gmail.com

الكلمات المفتاحية:
الخلاف، التخريج النحوي، أسلوب القسم، الزمخشري، الشوكاني،

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تتبع الخلاف بين الزمخشري والشوكاني في التخريج النحوي لمسائل أسلوب القسم في تفسيريهما، وبيان منهج كل منهما في التخريج النحوي بين مراعاة الصناعة النحوية والمعنى، وقد اقتضى الموضوع أن يكون المنهج الموازن هو المنهج الذي يسير عليه البحث، وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، تناول التمهيد التعريف بالخلاف، والتخريج النحوي، وكذلك التعريف بالمفسرَين، وتناول المبحث الأول اقتران لام القسم بنون التوكيد في الفعل المضارع، وتناول المبحث الثاني التركيب القسمي:(لا أقسم)، ونوع (لا) في هذا التركيب، وتناول المبحث الثالث الحذف في حروف الجواب. وقد خرج البحث بنتائج أهمها: أن الزمخشري كان مراعيا للمعنى في مسائل، ومراعيا للصناعة في أخرى، وقد خالف الجمهور في مسائل القسم التي تناولها البحث. أما الشوكاني، فكان يراعي الصناعة النحوية.

الخلاف بين الزمخشري والشوكاني في التخريج النحوي للأساليب النحوية (أسلوب القسم أنموذجا)

The Disagreement between Al-Zamakhshari and Al-Shawkani Regarding the Grammatical Derivation of Grammatical Methods: The Oath Style as an Example

Ismail Hefthallh Nasser Ali Ismail
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Ibb University, Yemen
Email: Ismailhefthallh@gmail.com

Keywords:

Disagreement, Grammatical Interpretation, Oath Meth, Al-Zamakhshari, Al-Shawkani,

Abstract:

This research is concerned with revealing the disagreement between Al-Zamakhshari and Al-Shawkani in the grammatical interpretation derivation of the oath style in their interpretations and explaining the method of each of them in grammatical derivation between taking into account the grammatical craftsmanship and the meaning, the topic required that the balance be the method that the research should follow. The research consisted of an introduction, a preface, and three sections. The preface dealt with defining the disagreement, grammatical derivation, and also defining the two commentators, the first section deals with the coupling of the oath lam with the emphasis nun in the present tense verb, the second section dealt with the oath construction: (I do not swear) and the type of (no) in this construction, the third section deals with deletion in the letters of the answer. The research came up with the most prominent results: Al- zamakhshari was mindful of the meaning in some matters, and mindful of the craft in others, the majority disagreed with the issues of oaths discussed in the research. Al-Shawkani, however, paid attention to the grammatical art.

-مقدمة

الخلاف النحوي ظاهرة قديمة، تكاد تكون معاصرة لنشأة النحو، ومن المعلوم أن ثمة أسبابا أدت إلى الخلاف في التخريج النحوي للتراكيب اللغوية، منها: ثراء اللغة العربية، واتساع استعمالاتها، واحتمال التركيب اللغوي لأكثر من معنى، وتعدد أصول الاحتجاج السماعية والقياسية. ولا شك أن ظاهرة الخلاف النحوي تعكس ثراء الفكر النحوي، ولها أهمية كبيرة في الدراسات النحوية؛ فهي تثريها بأفكار ونظريات متعددة، فيتسع مجال البحث، والتفكير العلمي.

ينصب اهتمام هذا البحث في دراسة الخلاف بين الزمخشري والشوكاني في تخريجهما للأساليب التركيبية في تفسيريهما، مقتصرًا على أسلوب القسم، وأسلوب القسم قد استُعمِل في النص القرآني كثيرا، وبصورٍ متعددة، وقد اختلف الزمخشري والشوكاني في تخريج بعض مسائل القسم، وهذه المسائل كفيلة بأن تعطينا صورة عن منهج كلٍ منهما في التخريج النحوي.

أما سبب اختيار هذا الموضوع، فراجع إلى أن الباحث قد وجد في أثناء مطالعته في فتح القدير أن الشوكاني كان متأثرًا بتفسير الزمخشري، ولا سيما في التفسيرات اللغوية والنحوية؛ فقد كان متتبِّعًا لتخريجاته، سواء أكان الزمخشري متفقًا مع الجمهور، أم لا، والتتبع لا يعني الموافقة المطلقة، فنجده يخالفه في تخريج بعض المسائل، ومن هنا رأى الباحث أن الكشف عن بعض المسائل التي خالفه فيها جدير بالبحث والدراسة.

وترجع أهمية الموضوع إلى أهمية الخلاف النحوي وثرائه، وكثيرًا ما كان _ ويكون _ الخلاف النحوي نتيجة اختلاف النحاة والمفسرين في فهم الآية، بين فهم ظاهر، وفهم عميق، وفهم يراعي المعنى، وفهم يراعي القواعد.

ويهدف البحث إلى الآتي: 1- بيان موطن الخلاف بينهما في المسألة الواحدة. 2- الكشف عن منهجيتهما في التخريج النحوي. 3- الكشف عن حجج كل منهما، ومدى اهتمامه بالقاعدة النحوية من جانب، وبالمعني السياقي من جانب آخر.

وقد اعتمد الباحثُ المنهج الموازن في الدراسة، بدءًا بذكر قوليهما في المسألة وبيان موطن الخلاف، ومناقشة قوليهما في المسألة، وعلاقة تخريجهما بالقاعدة النحوية من جانب، وبالمعنى من جانب آخر، وصولا إلى الترجيح.

وأما عن الدراسات السابقة، فهناك دراسات كثيرة اهتمت بالموازنة بين تفسيرَين، أو أكثر في القضايا النحوية، وكان لتفسير الزمخشري نصيب كبير في هذه الدراسات، أهمها: 1-(النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري دراسة وصفية موازنة لقضية الأثر والتأثر)، للدكتور سعدون بن أحمد بن علي الربعي، دار الرضوان للنشر والتوزيع-الأردن، ط1- 2013م. 2-(التوجيه اللغوي للقراءات بين الزمخشري والبيضاوي من خلال تفسيريهما الكشاف وأنوار التنزيل: دراسة مقارنة)، بحث صغير للباحث: منصور سعيد أحمد أبو راس، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق

مصـــر، العـــدد 42، المجلـــد2، 2022م. 3- (القضـــايا النحويـــة والصـــرفية بـــين أبـــي حيـــان والزمخشري في الجزءين السابع والثامن من البحر المحيط، شرحا ومناقشة) أطروحة دكتوراه للباحث: أبـي المجـد علـي حسـن عمـارة، جامعـة الأزهـر عام(1408هـ). 4- (تعقبات أبـي حيـان النحويـة لجار الله الزمخشري في البحر المحيط)، أطروحة دكتوراه للباحث: محمد حماد ساعد القرشي، جامعة أم القرى،(1995م).

أما هذا البحث الذي نحن بصدده، فقد اهتم بـالخلاف النحـوي بـين الزمخشـري والشـوكاني فـي تخريج مسائل أسلوب القسم في تفسيريهما.

2-التمهيد:

2-1- الخلاف:

الخـلاف فـي اللغـة مـن المخالفـة، أي: عـدم الاتفـاق، جـاء فـي لسـان العـرب: " الخِـلافُ المُضـادّةُ، وقـد خَالَفَـه مُخالَفـةً وخِلافـاً... وتَخَـالَفَ الأَمْران واخْتَلَفا: لم يَتّفِقا. وكلُّ ما لم يَتَساوَ، فقد تَخَالف واخْتَلَف"[1].

والخـلاف فـي الاصـطلاح النحـوي لا يبتعـد عـن معنـاه اللغـوي، فهـو مـن الاخـتلاف، وعـدم الاتفاق. وقد امتد الخلاف إلى كل أبواب النحو: أصـولًا، وعلـلًا، وعوامـل؛ لـذا لا عجـب ألا يخلـو باب منها، ولم ينحصر الخلاف بين مدرستين، أو مـدارس وحسـب؛ بـل كـان بـين أبنـاء المدرسـة الواحدة.

والخـلاف فـي النحـو شـأنه شـأن الخـلاف فـي أي علم، له أسباب موضوعية ومنطقية، أهمها[2]: اتسـاع اللغـة العربيـة، واخـتلاف المنهجيـة، وأخـرى ترجـع إلـى الخصـومة بـين البصـريين والكـوفيين، وغالب أمرها راجع إلى العصبية.

2-2- التخريج النحوي

التخريج في اللغة: مصدر (خَرَّجَ) المضعف، وأصـله مـن (خَـرَجَ يَخْـرُجُ خُرُوجـا)، والخـروج هـو الظهور والبروز، جاء في معاجم اللغة: "الخُرُوج نقيضُ الدخُول، خَـرَجَ يَخْـرُجُ خُرُوجـاً ومَخْرَجـاً"[3]، و"(خَـرَجَ) خُرُوجَـاً بَـرَزَ مـن مقـرّه أو حَالـه"[4]، و"خـارجُ كـلّ شـيءٍ: ظـاهِرُه"[5]، ويقـال: "خَرَجَـتْ خَوارِجُ فلان إذا ظَهرَتْ نَجَابَتُهُ وتَوَجَّه لإِبْرامِ الأُمُورِ وإِحْكَامِها"[6]. ويقال: "خَرَجَت السماء خُرُوجا إذا أَصْحَتْ بعد إِغامَتِها" [7]. و "خَرَجَ من الأمرِ أو الشدَّةِ: خَلصَ منه"[8].

والتَّخْرِيجُ: لُعبَةٌ لِفِتْيَانِ العَرَبِ، يُمْسِكُ أحدُهُم شيئاً بيَدِهِ ويقول لهم: خَرَاج خَرَاج، أي: أَخْرِجُوا ما فـي يـدي[9]. وجـاء فـي معجـم اللغـة العربيـة المعاصـرة:" خـرَّجَ المسـألة: بـيَّن وَجْهَهَـا، وَضَّـحَها وشَرَحَهَا"[10].

والتخـريج فـي النحـو لا يبتعـد عـن هـذه المعـاني، فهـو: تفسير يقتضـي بيـان وجـه الكـلام، وتحديـد الحكـم، وإيجـاد مخـرج للمخـالف، والتبريـر لـه. وقـد عرفـه تمـام حسـان بأنـه: (وجـه تـأويلي يقتضـي تحديـد الأصـل النحـوي إذا كـان موهمـا، والتبريـر لـه إذا كـان ممتنعـا)[11]. وذهـب محمـد اللبدي إلى أنه: (تبرير للإشكال أو دفع له)[12].

وعرفه حسن الملخ بأنه: "إيجاد مخرج علمي صحيح من علم النحو والإعراب لما يبدو في ظاهره من الكلام كالمخالف للقواعد العامة المقررة في علم النحو، فهو إبراز لوجه الكلام في النحو، وإيضاح للغامض، وكشف عن المشكل، وإثبات لعلة القبول النحوي، وبيان المخفي وراء علامات الإعراب"[13].

2-3-التعريف بالزمخشري والشوكاني

من المعلوم أن التعريف بهذين المفسرَين يعد من باب الزيادة، وإلا فهما أشهر من أن يُعرَّف بهما، ولكن هذا لا يمنع أنْ ننزل عند ما يقتضيه منهج الدراسة، فنأتي بنبذة موجزة عنهما.

2-3-1-أولا: الزمخشري:

هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي[14]، ولد بزمخشر سنة سبع وستين وأربعمائة هجرية[15]، وزمخشر: قرية مجاورة لمدينة خوارزم، ومنها انتقل إلى مدينة خوارزم، فعاش وتعلم فيها[16]، وقد رحل إلى مكة مرتين، مجاورا بيت الله الحرام؛ ولهذا لقب بـ(جار الله)، وقد عاد إلى بلده، وتوفي فيه، وكانت وفاته ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة هجرية[17]. برع الزمخشري في علوم العربية، والأدب، وعلوم الحديث، والتفسير، له مصنفات كثيرة، أهمها: الكشاف في التفسير، وأساس البلاغة قي اللغة، والمفصل في النحو، والفائق في الحديث، وله مقامات أدبية، وديوان شعر.

2-3-2- ثانيا: الشوكاني:

هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ثم الصنعاني، ولد يوم الإثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة (1173هـ) ثلاث وسبعين ومائة وألف للهجرة[18]، ينسب إلى قرية هجرة شوكان التابعة لقبيلة بني سحام إحدى قبائل خولان الطيال شرق مدينة (صنعاء)، وقد ذكر الشوكاني أن قريته تبعد عن (صنعاء) مسافة يوم[19]، نشأ الشوكاني في صنعاء في أسرة ذات فضل وعلم، فأبوه علي بن محمد الشوكاني كان عالمًا وقاضيًا ومفتيًا، تولى قضاء صنعاء[20]، تعلم الشوكاني في صنعاء على يد جماعة من العلماء، وبعد أن أتم تعليمه أقام حلقة تدريس، وعمل على تدريس الطلاب، وكانت دروسه تزيد عن عشرة دروس في اليوم في فنون متعددة، وأفتى وهو في سن العشرين، وتولى القضاء في صنعاء عام 1209هـ[21].

كان الشوكاني صاحب مدرسة مستقلة؛ فلم ينتمِ إلى مذهب، أو فكر معين، ولم يعمل بمذهب محدد؛ بل كان مجتهدا يستخرج أدلته من الكتاب والسنة، وكذلك حث على الاجتهاد، وحرم التقليد لما فيه من الجمود والتعصب في الأصول والفروع[22].

توفي الشوكاني في صنعاء سنة ألف ومائتين وخمسين للهجرة (1250هـ)[23]، له مصنفات كثيرة في علوم الفقه، والحديث، والتفسير، وعلوم العربية، والتاريخ، والمنطق، وعلم الكلام، منها: تفسيره فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية

من علم التفسير، والبدر الطالع في التاريخ، والدرر البهية في المسائل الفقهية، وإرشاد الفحول في أصول الفقه، والسيل الجرار في نقد كتاب الأزهار، وإرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات، وله ديوان شعر[24].

3- المبحث الأول: اقتران لام القسم بنون التوكيد في الفعل المضارع

قال تعالى: (وَالضُّحى (1) وَاللَّيْلِ إِذا سَجى (2) ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى (3) وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولى (4) وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) [الضحى: 1-5].

قال الزمخشري: "فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف، تقديره: ولأنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في (لا أقسم)، وأن المعنى: لأنا أقسم؛ وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم، أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلاّ مع نون التأكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك"[25].

وقال الشوكاني: "(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) هذه اللام قيل: هي لام الابتداء دخلت على الخبر لتأكيد مضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك إلخ، وليست للقسم؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة، وقيل: هي للقسم، قال أبو علي الفارسي: ليست هذه اللام هي التي في قولك: إن زيدا لقائم، بل هي التي في قولك: لأقومن، ونابت سوف عن إحدى نوني التأكيد، فكأنه قال: وليعطينك"[26].

وفي قوله:(وَلَسَوْفَ يَرْضى)[الليل:21]، يقول الشوكاني: "اللام هي الموطئة للقسم، أي: وتالله لسوف يرضى بما نعطيه من الكرامة والجزاء العظيم"[27].

يتضح مما سبق أن الزمخشري منع أن تكون اللام في قوله:(ولسوف يعطيك) لام قسم؛ بحجة أن لام القسم إذا دخلت على المضارع لا بد أن تلحقه نون التوكيد، ولهذا جعل اللام لام ابتداء. أما الشوكاني، فقد جعل اللام في قوله:(ولسوف يرضى) لام قسم، وهو بهذا قد أجاز ما منعه الزمخشري.

جاء عند النحاة أن الفعل المضارع المتصل بلام جواب القسم تلزمه نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة، نحو: قوله تعالى:(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)[الأنبياء:57]، وقوله:(وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ) [يوسف:32]، هذا إذا كان الفعل المضارع المجاب به القسم للمستقبل، وهو الأكثر فيه، أما إذا كان الفعل المضارع للحال، أو كان مفصولا عن لام القسم بفاصل، فلا تلحقه نون التوكيد[28]، أي: إن النحاة يمنعون اقتران نون التوكيد بلام القسم في حالتين، الحالة الأولى: حين يكون الفعل المضارع للحال، وليس للمستقبل، وجعلوا منه قول الشاعر[29]:

يَمِيناً لَأَبْغُضُ كُلَّ امْرِئٍ
يُزَخْرِفُ قَولاً وَلاَ يَفْعَلُ

وقوله[30]:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيكُمْ بُيُوتُكُم
لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيتِيَ وَاسِعُ

وجعلوا منه قراءة ابن كثير لقوله تعالى:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) [القيامة:١] باللام، أي:(لأقسم)[31]، وعلى هذا يجيزون قولك: (والله ليقوم زيد الآن).

الحالة الثانية: إذا فُصل الفعل المضارع عن لام القسم بفاصل، نحو قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى)[الضحى:5]، وقوله:(وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ) [آل عمران:158][32].

ذكر الرضي الإستراباذي[33]، وأبو حيان الأندلسي[34] أن ذلك مذهب الجمهور بخلاف المبرد، إذ يرى المبرد أن القسم لا يكون على فعل الحال، وإنما على فعل المستقبل، أي: إن المضارع المجاب به القسم لا يكون إلا للمستقبل. وعلى هذا المذهب لا تحذف نون التوكيد إلا في حالة واحدة فقط، وهي حين يُفصل لام القسم عن الفعل المضارع بفاصل.

والحق أن هذا المذهب الذي نُسب إلى المبرد هو مذهب البصريين جميعًا، فسيبويه ينص على لزوم النون آخر المضارع المتصل بلام القسم، يقول سيبويه:"(فقلت: فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله: (إنه ليفعل)؛ لأن الرجل إذا قال هذا، فإنما يخبر بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعل، كما ألزموا اللام (إنْ كان ليقول)؛ مخافة أن يلتبس بـ(ما كان يقول)؛ ذلك لأن (إنْ) تكون بمنزلة (ما))"[35].

يتضح من كلام سيبويه أنهم ألزموا النون آخر الفعل المضارع المتصل بلام القسم؛ لئلا يشبه الفعل المضارع المتصل باللام في خبر(إنَّ)، وتكون النون فارقة بين اللام الواقع في جواب القسم، واللام الواقع في خبر (إنَّ)، وقد وضح ذلك السيرافي في شرح الكتاب بقوله: " النون دخلت مع اللام في جواب القسم؛ لأن اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إن)، وليس دخول اللام في خبر إن للقسم، وقد تدخل في خبر (إن) ومعها القسم، وألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم، والداخلة لغير القسم، فإذا قلت: (إن زيدا ليضربن عمرا)، فاللام مع النون دخلت للقسم، وتقديره: (إن زيدًا والله ليضربن عمرا)"[36]. ثم وضح السيرافي موقفهم من القسم على الحال بقوله:" فإن قال قائل: إذا أردنا القسم على فعل الحال، فكيف السبيل إليه؟ قيل له: يقع جواب القسم بـ(أن)، ويكون الفعل المستقبل خبرا له، ويراد به الحال، كقولك: والله إن زيدا ينطلق، وإن شئت أدخلت اللام عليه فقلت: لمنطلق، والمعنى واحد"[37].

وقد ذكر النحاس في قراءة من قرأ (لأقسم) باللام أن القراءة لا تصح على مذهب الخليل وسيبويه، حيث يقول فيها: "وهذا لحن عند الخليل وسيبويه، وإنما يقال بالنون لأقومن"[38].

وذكر بعض النحاة أن البصريين يمنعون قولك:(والله ليفعل زيد الآن)؛ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يُقسم إلا على الجملة الاسمية[39].

يتضح من هذه الأقوال أن البصريين يرون أن الفعل المضارع المجاب به القسم لا يكون إلا للمستقبل، وعليه فلا بد من إلحاق نون التوكيد بالمضارع المتصل بلام القسم.

وقد ذهب الزمخشري مذهب البصريين في هذا القول، ولهذا خرج اللام في قراءة (لأقسم)، على أنها لام ابتداء، ومنع أن تكون لام قسم، وذكر أنها لو كانت اللام لام قسم للزمتها نون التوكيد[40]، وقد اتفق الشوكاني مع الزمخشري في ذلك، فخرج القراءة على أن اللام لام ابتداء[41].

أما الحالة الثانية، وهي حين يُفصل الفعل المضارع عن لام القسم بفاصل، فهذه الحالة لم نجد فيها خلافا بين النحاة، أي: إن جمهور النحاة اتفقوا على منع دخول نون التوكيد على المضارع إذا فُصل عن لام القسم بفاصل.

لكن الذي وجدناه أن الزمخشري في تخريجه السابق لقوله تعالى:(ولسوف يعطيك ربك فترضى)، قد منع أن تكون اللام لام قسم، بحجة أن لام القسم تلزمها نون التوكيد، إذ يقول: "وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم، أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التأكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك"[42]. وهذا يعني أن الزمخشري كان مخالفًا لجمهور النحاة في هذا التخريج. أما الشوكاني فقد كان تخريجه على مذهب الجمهور، حيث جعل اللام في قوله:(ولسوف يرضى) لام قسم.

ولا بد من الإشارة إلى أن الزمخشري قد خرج قوله:(وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ) [آل عمران:158] على أن اللام في قوله:(لإلى الله تحشرون)لام جواب القسم[43]، مع عدم وجود نون التوكيد في الفعل المضارع، وهذا يدل على أنه اعتمد الفاصل الذي يمنع دخول نون التوكيد في هذه الآية، ولم يعتمد الفاصل في قوله:(ولسوف يعطيك). وهنا نتساءل: بما أنه قد اعتمد الفاصل في قوله:(لإلى الله تحشرون)، فلماذا لم يعتمده في قوله: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى)؟

الجدير بالذكر أن الزمخشري لم يذكر سبب عدم اعتماد الفاصل هنا، مع أنه اعتمده هناك، ولم نجد أحدًا من النحاة والمفسرين ممن ذكر تخريج الزمخشري يفسر لنا ذلك، أما الباحث فيذهب إلى أن سبب ذلك راجع إلى أن الفاصل في قوله:(لإلى الله تحشرون) هو شبه الجملة (إلى الله)، أي: إنه فاصل كبير، أما الفاصل في قوله:(ولسوف يعطيك)، فهو حرف واحد وهو(سوف)، وهذا الحرف من الأحرف التي تختص بالمضارع، ولهذا ذهب الزمخشري إلى أنه جزء من الفعل، وليس فاصلا، والله أعلم.

وأخيرًا يرى الباحث أن الزمخشري قد جانب الصواب في هذا التخريج؛ لأنه لم يأت في لغة العرب نحو قولك: والله لسوف يخرجنَّ، ومن ثم فإن النحاة نصوا على لزوم النون آخر المضارع المتصل بلام القسم، والفعل في قوله:(ولسوف يعطيك) غير متصل بلام القسم، فكيف نلزمه النون؟

4- المبحث الثاني: التركيب القسمي (لا أقسم) ونوع (لا) فيه

قال تعالى: (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ (1) وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ) [القيامة:1-2]. وقال تعالى:(لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ) [البلد:1].

قال الزمخشري: "إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم، وأشعارهم، قال امرؤ القيس[44]:

لاَ وَأَبِيك ابْنَةَ الْعَامِرِي

لاَ يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أفرّ

وقال غُوَيّة بن سلمى[45]:

أَلاَ نَادَتْ أمَامَةُ بِاحتِمال

لِتَحْزُنَني فَلا بِكِ ما أُبَالِي

وفائدتها توكيد القسم، وقالوا: إنها صلة مثلها في (لئلا يعلم أهل الكتاب)، وفي قوله: (في بئْرِ لا حورٍ سَرَى وَمَا شَعَر)، واعترضوا عليه بأنها إنما تزاد في وسط الكلام، لا في أوله، وأجابوا بأن القرآن في حكم سورة واحدة، متصل بعضه ببعض، والاعتراض صحيح؛ لأنها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام، ولكن الجواب غير سديد، ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته، والوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك: أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، يدلك عليه قوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)، فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كـ(لا) إعظام؛ يعني أنه يستأهل فوق ذلك"[46].

وقال الشوكاني: "قوله:(لا أقسم بيوم القيامة) قال أبو عبيدة، وجماعة من المفسرين: إن (لا) زائدة، والتقدير: (أقسم)، قال السمرقندي: أجمع المفسرون أن معنى لا أقسم: (أقسم)، واختلفوا في تفسير (لا)، فقال بعضهم: هي زائدة، وزيادتها جارية في كلام العرب، كما في قوله: (ما مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ) [الأعراف:12]، يعني: أن تسجد، و(لئلا يعلم أهل الكتاب)، ومن هذا قول الشاعر[47]:

تَذَكَرْتُ لَيْلَى فَاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ

وكَادَ صَمِيمُ القَلْبِ لا يَتَقَطَّعُ

وقال بعضهم: هي رد لكلامهم، حيث أنكروا البعث، كأنه قال: ليس الأمر كما ذكرتم، أقسم بيوم القيامة، وهذا قول الفراء، وكثير من النحوين، كقول القائل، (لا، والله)، فـ(لا) رد لكلام قد تقدمها، ومنه قول الشاعر:

فلاَ وَأَبِيك ابْنَةَ الْعَامِرِي

لاَ يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أفرّ

وقيل: هي للنفي، لكن لا لنفي الإقسام، بل لنفي ما ينبئ عنه من إعظام المقسم به وتفخيمه، كأن معنى (لا أقسم بكذا): لا أعظمه بإقسامي به حق إعظامه؛ فإنه حقيق بأكثر من ذلك، وقيل: إنها لنفي الإقسام لوضوح الأمر ... والقول الأول هو أرجح هذه الأقوال"[48].

وفي قوله:(لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ). يقول الشوكاني: "لا زائدة، والمعنى: (أقسم بهذا البلد)"[49].

مما تقدم يتضح أن الزمخشري يذهب إلى منع زيادة (لا) أول الكلام؛ لذا خرجها على وجه آخر، ورجح الشوكاني زيادة (لا) في (لا أقسم).

ومن المعلوم أن زيادة (لا) جائزة عند النحويين بلا خلاف، بدليل قوله:(لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد:29]، وقوله: (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) [الأعراف:12]، وكذلك في نحو قولك: (ما جاءني زيد ولا عمر)، ومنه قوله تعالى:(وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ) [فصلت:34][50].

وقد اختلف النحاة في وجه (لا) قبل القسم، نحو قوله تعالى:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ)[القيامة:1]، وقوله: (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ) [الواقعة:75]، فذهب جمهور المفسرين والنحاة إلى أن المعنى: إثبات القسم، فمعناه: (أقسم بيوم القيامة)، وذلك في كل قسم تقدمه (لا)، يقول الزجاج: "لا اختلاف بين الناس أن معناه: أُقسِم بيوم القيامة "[51]. ومن ثم اختلفوا في وجه (لا)، فذهب بعضهم إلى أن (لا) زائدة[52]، ولا بد من الإشارة إلى أن القول بالزيادة قد يكون صحيحًا في نحو قوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ) أي: إذا كان في وسط كلام، أما في قوله:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ)، فقد جاء أول الكلام، والزيادة في أول الكلام ممتنعة نحوا، وهذا لا يعني أن الذين يعدون (لا) زائدة قبل القسم، قد أجازوا زيادته في أول الكلام، بل نجدهم في قوله: :(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) قد برروا قولهم بأن القرآن كله كالسورة الواحدة، متصل بعضه ببعض، وعليه يكون (لا أقسم) في وسط كلام، فيصح القول بزيادة (لا) [53].

وذهب بعضهم إلى أن (لا) نافية وهي ردٌّ على منكري البعث والحساب، فكأنه قال: (لا، ليس الأمر كما ترون)، ثم استأنف القسم، وهذا الوجه هو مذهب الفراء، حيث يقول: ("ولا يبتدأ بجحد، ثم يُجعل صلة يراد به الطرح؛ لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه، ولكن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث، والجنة، والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ، كقولك في الكلام: (لا والله لا أفعل ذلك)، جعلوا (لا) –وإن رأيتها مبتدأة– ردا لكلام قد كان مضى")[54]. أي: إن الفراء يرى أن القسم إذا كان مسبوقا بـ(لا) فهو رد لكلام قد مضى، فإذا قلت: (والله إن هذا القول لحق)، فالقسم فيه ابتدائي، أما إذا قلت: (لا ولله إن هذا القول لحق)، فالقسم جواب على قوم أنكروا ذلك القول، ولهذا يرى أنه لو جاز القول بزيادة (لا) –على أن دخولها وخروجها سواء– لم يكن بين القسم الابتدائي، والقسم الذي جاء جوابا فرق[55].

وذهب قوم إلى أن (لا) قبل القسم حرف استفتاح مثل (ألا)[56]. وهذا الوجه نسبه القرطبي إلى الأخفش[57]، وعلى هذا الوجه يعد دخول (لا) قبل القسم أسلوبا من أساليب القسم عند العرب، وقد ذهب بعضهم إلى أن هذا الأسلوب من القسم فيه تأكيد ومبالغة في القسم[58].

وهذه الأوجه الثلاثة هي المشهورة عند القدماء، في كل قسم سبقته (لا)، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (لا أقسم) أصله: (لأقسم)، فهي لام القسم أشبعت حركة الفتح فيه، فتولد منها ألف[59]، وهذا الوجه خاص بـ(لا) الداخلة على الفعل (أقسم)، ولكن دخولها في نحو قوله تعالى:

(فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ) [النساء: 65]، وقول الشاعر: (لا وأبيك)، يدل على ضعف هذا الوجه.

وذهب بعض النحاة إلى أن (لا) في قوله: (لا أقسم) نافية على أصلها، فهي نافية للقسم[60]، وهذا الوجه مخالف للأوجه السابقة، فإن كانت الأوجه السابقة على إثبات القسم، فهذا الوجه مقتضاه نفي القسم، وعليه يكون الكلام إخبارًا، لا إنشاء، وهذا الوجه يختص بدخول (لا) على الفعل (أقسم)، أما نحو قوله تعالى: (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ)[النساء: 65]، فلا يصح ذلك الوجه فيه.

ومن ذهب إلى هذا الوجه يرى أن نفي القسم كان لتعظيم المقسم عليه، فالمعنى: لا أقسم بهذا الشيء لإثبات ذلك الأمر؛ فإنه أعظم وأجل من أن يقسم عليه، أو لأنه ظاهر لا يحتاج إلى قسم، فيكون تقديره: لا أقسم بهذا الشيء لإثبات ذلك الأمر؛ فإنه أظهر وأجلى من أن يحتاج في إثباته إلى قسم، وهذا التفسير منسوب إلى أبي مسلم الأصفهاني[61]، نسبه إليه الفخر الرازي[62]، والحاكم الجشمي[63].

وقد اختار الزمخشري هذا الوجه، وذلك في قوله: "والوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك: أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له، يدلك عليه قوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ(75) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) [الواقعة:75-76]، فكأنه بإدخال حرف النفي، يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كـ(لا) إعظام؛ يعني أنه يستأهل فوق ذلك".

وبعد هذا العرض نرجع إلى مذهبي الزمخشري والشوكاني في المسألة، أما الزمخشري، فمن خلال متابعة أقواله في الكشاف يظهر أنه في نحو قوله تعالى: (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ)[الواقعة: 75]، وقوله: (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ) [النساء:65] يجعل (لا) زائدة، أما في قوله:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) [القيامة: 1]، فيمنع القول بزيادتها؛ لكونها في أول الكلام، وزيادتها أول الكلام مخالف للقاعدة النحوية، ويتضح من ذلك أنه يرى عدم صحة التبرير القائل بأن القرآن كله كالسورة الواحدة متصل بعضه ببعض، وقد ظهر في تخريجه لهذه الآية –أي: (لا أقسم بيوم القيامة)– أنه أجاز أن يكون قوله:(لا أقسم) أسلوب قسم، والقسم به لتوكيد القسم، ومن ثم اختار أن يكون وجه (لا) في هذه الآية نافية على أصلها.

ويتلخص مذهبه في الآتي: إذا كان القسم في وسط كلام، فـ(لا) زائدة، وإذا كانت في أول الكلام –نحو قوله تعالى:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ)[القيامة: 1]، وقوله: (لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ)[البلد:1]، وقول امرئ القيس: (لا وأبيك ابنة العامري)– فإدخال (لا) أسلوب من أساليب القسم، وفائدته التوكيد، أما اختياره أن تكون للنفي في قوله تعالى:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) [القيامة: 1]، فيبدو أنه اختاره في هذا الموضع فقط.

أما الشوكاني، فقد ظهر من خلال تتبع تفسيره: أنه قد خرّج (لا) قبل القسم على الزيادة في كل موضع، سواء كانت في وسط الكلام، أم في أوله، وهو وجه قائم على مراعاة المعنى.

لا يتفق الباحث مع ما ذهب إليه الزمخشري في كون (لا) في قوله:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) نافية للقسم، فالقسم ثابت ومراد في كل موضع جاء فيه القسم بقوله:(لا أقسم)، وقد أثبت الزمخشري ذلك في مواضع أخرى، وخرجها على الزيادة، وعليه يرى الباحث أن القول بأن (لا) في قوله:(لا أقسم) زائدة، هو أرجح الأقوال؛ لأن المعنى يقتضي ذلك.

5- المبحث الثالث: حذف حرف الجواب

قال تعالى: (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا (1) وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا(2) وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا(3) وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا(4) وَالسَّمَآءِ وَمَا بَنَاهَا(5) وَالأٌ رْضِ وَمَا طَحَاهَا(6) وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا(7) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا(8) قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا(9) وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا(10)) [الشمس:1-10]

قال الزمخشري: "فإن قلت: فأين جواب القسم؟ قلت: هو محذوف تقديره: (ليدمدمنّ الله عليهم)، أي: على أهل مكة لتكذيبهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم– كما دمدم على ثمود؛ لأنهم كذبوا صالحاً"[64].

وقال الشوكاني: "واختلف في جواب القسم ماذا هو؟. فقيل: هو قوله:(قد أفلح من زكاها)، قاله الزجاج وغيره، قال الزجاج: "وحذفت اللام لأن الكلام قد طال، فصار طوله عوضا منها". وقيل: الجواب محذوف، أي: والشمس وكذا لتبعثن. وقيل: تقديره: ليدمدمن الله على أهل مكة لتكذيبهم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كما دمدم على ثمود؛ لأنهم كذبوا صالحا، وأما (قد أفلح من زكاها)، فكلام تابع لقوله: (فألهمها فجورها وتقواها)، على سبيل الاستطراد، وليس من جواب القسم في شيء. وقيل: هو على التقديم والتأخير بغير حذف، والمعنى: قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها والشمس وضحاها، والأول أولى"[65].

وخلاصة ما سبق: أن الزمخشري ذهب إلى أن الجواب محذوف، وذهب الشوكاني إلى أن الجواب هو قوله: (قد أفلح من زكاها) على حذف اللام.

من المقرر نحوًا أن القسم يُجاب بأربعة أحرف، هي:(اللام، وإن، وما، ولا)[66]، وذلك نحو قولك:(والله لزيد أفضل من عمر)، وقوله تعالى:(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ)[الأنبياء: 57]، وقوله:(قالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنا) [يوسف:91]، وقوله: (وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ)[العصر: 1-2]، وقوله:(فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ) [النساء: 65]، وقوله:(وَالضُّحى (1) وَاللَّيْلِ إِذا سَجى (2) ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) [الضحى:1-3].

يتبين مما سبق أنه لا بد أن يتصدر جملة جواب القسم حرف من هذه الأحرف، وقد أجاز النحاة حذف حرف الجواب في بعض الحالات؛ لدلالة الكلام عليه، من ذلك حذف حرف النفي (لا) إذا كان قبل الفعل المضارع، نحو قوله:(تالله تفتأ تذكر يوسف)، أي: لا تفتأ، وقول الشاعر[67]:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدَاً

وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[68].

ومن ذلك –أيضا– حذف (اللام) من جواب القسم حين يكون الجواب متصدرًا بفعل ماض، وقد طال الكلام بين القسم وجوابه، أي: إنهم يجيزون

حذف اللام من جواب القسم إذا اكتمل فيه شرطان، أحدهما: أن يكون الجواب متصدرًا بفعل ماض. الثاني: أن يطول الكلام بين القسم والجواب، فلا يكون الجواب مباشرًا للقسم، وذلك نحو قوله تعالى:(والشمس وضحاها(1) والقمر إذا تلاها ... قد أفلح من زكاها)، فقوله: (قد أفلح) جواب القسم على حذف اللام، وتقديره:(والشمس وضحاها ... لقد أفلح من زكاها)، وذلك أنه لما طال الكلام بين القسم وجوابه، جاز حذف اللام[69].

وذهب أبو حيان إلى جواز حذف اللام من جواب القسم المتصدر بفعل ماض بدون شرط الإطالة، أي: وإن كان الجواب مباشرًا للقسم، واستشهد بقول الشاعر[70]:

تاللهِ قَدْ عَلِمَتْ سَرَاةُ بَني

ذبيان عام الحبسِ، والأصر[71].

والملاحظ أن النحاة لم يذكروا خلافًا في هذه المسألة، وهذا يعني أن النحاة متفقون على حذف اللام من جواب القسم على ذينك الشرطين، لكنه قد ظهر أن الزمخشري لم يجعل قوله:(قد أفلح من زكاها) جوابا، بل قدر الجواب على الحذف، مع أن هذه الآية هي دليل النحاة على حذف اللام، كما ظهر آنفا، والأمر لا يقتصر على الزمخشري، بل يتضح من كلام الشوكاني أن النحاة اختلفوا في تخريج جواب القسم في قوله:(والشمس وضحاها)، على ثلاثة أوجه، الأول: الجواب هو قوله:(قد أفلح) على حذف اللام. الثاني: الجواب محذوف. الثالث: الكلام على التقديم والتأخير، وتقديره: (قد أفلح من زكاها والشمس وضحاها).

فإذا كان النحاة قد اتفقوا على جواز حذف اللام، فلماذا اختلفوا في تخريج الجواب، مع أنه قد تحقق في هذا المقام الشرطان؟ هل كان الاختلاف من أجل المعنى؟ مع العلم أن المعنى إذا كان مبهمًا، فإنه يحتمل أكثر من وجه نحوي، وإذا افترضنا هذا هنا، يمكن القول بأن الذين ذهبوا إلى أن الجواب محذوف، قد رأوا أن المعنى لا يقتضي أن يكون قوله: (قد أفلح) جوابا، لكن ما بال الذين ذهبوا إلى أن الكلام على التقديم والتأخير، وقدروا قوله:(قد أفلح من زكاها) قبل القسم؟

ومن هذا يتضح أن هناك فريقا من النحاة يمنعوا حذف اللام من جواب القسم مطلقًا، وهؤلاء انقسموا إلى قسمين، قسم يذهب إلى تقدير الكلام على التقديم والتأخير، وقسم يذهب إلى تقدير الجواب على الحذف.

والذي يبدو أن المنع هو مذهب الفراء؛ ويتضح ذلك من خلال تخريجه لقوله تعالى:

(وَالسَّماءِ ذاتِ الْبُرُوجِ (1) وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ (2) وَشاهِدٍ وَمَشْهُودٍ (3) قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ) [البروج: 1-4] حيث قال: "يقال في التفسير: إن جواب القسم في قوله:(قُتِل)، كما كان جواب (والشمس وضُحاها) في قوله:(قد أَفلح)، هذا في التفسير، ولم نجد العرب تدع القسم بغير (لام) يستقبل بها، أو (لا)، أو (إن)، أو (ما)، فإن يكن كذلك، فكأنه مما ترك فيه الجواب، ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر "[72].

وامتد هذا المذهب إلى الطبري حيث قال – بعد أن عرض أقوال النحاة–: " وأولى الأقوال في

ذلك عندي بالصواب قول من قال: جواب القسم في ذلك متروك، والخبر مستأنف؛ لأن علامة جواب القسم لا تحذفها العرب من الكلام إذا أجابته"[73].

وعلى هذا المذهب الزمخشري، وإن لم يصرح به، فمن خلال تتبع تخريجاته نجد أنه –في كل موضع ظاهره على حذف اللام– كان يتأول جواب القسم على الحذف، فكما تأول حذف الجواب في قوله: (والشمس وضحاها)، تأوله في قوله: (والسماء ذات البروج)[74]، وفي قوله:(ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ(1) بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ(2) كَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ)[ص: 1-3][75]، وغير ذلك.

وخلاصة القول: أن الزمخشري لا يجيز حذف اللام من جواب القسم في كل حالاته، أما الشوكاني، يتوافق مع جمهور النحاة في جواز حذف اللام من جملة جواب القسم في حال كون الجواب متصدرًا بفعل ماض، وقد طال الكلام بين القسم والجواب، وهذا هو الراجح عند الباحث، لظهوره، وروده في كلام العرب.

6- النتائج:

_ منع الزمخشري أن يكون اللام في قوله تعالى:(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى)[الضحى: 5] لام قسم؛ بحجة أن الفعل المضارع المقترن بلام القسم لا بد أن تلحقه نون التوكيد، وعليه فهو يمنع قولك: (والله لسوف أخرج). إذ يرى أنه لابد أن يقال: (والله لسوف أخرجنَّ)، وأما الشوكاني فقد أجاز قولك: (والله لسوف أخرج)، وما ذهب إليه الشوكاني هو مذهب الجمهور، فالجمهور يرى أن الفعل المضارع إذا كان مفصولا عن لام القسم بفاصل لا تلحقه نون التوكيد.

_ اعتمد الزمخشري الفاصل في قوله تعالى: (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ)[آل عمران:158]، فجعل اللام لام قسم، ولم يعتمد الفاصل في قوله:(ولسوف يعطيك)، ولذلك منع أن تكون اللام لام قسم. وذلك يعني أنه عَدَ (سوف) جزءاً من الفعل، وليس فاصلًا.

_ أجاز الزمخشري أن تكون (لا) زائدة في قوله تعالى:(فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ) [الواقعة:75]، وذلك لورودها وسط كلام، أما في قوله:(لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ) [القيامة:1]. وقوله تعالى:(لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ) [البلد:1]. فقد منع القول بزيادتها؛ بحجة أنها في أول الكلام، والزيادة في أول الكلام ممتنعة، وذهب إلى أن (لا) في هاتين الآيتين حرف نفي، ورأى أن القسم منفي لمعنى بلاغي، وهو تعظيم شأن المقسم به. وله مذهب ثالث في (لا أقسم)، وهو أن الحرف (لا) حرف استفتاح، ويكون دخوله على الفعل (أقسم) أسلوبا من أساليب القسم عند العرب. أما الشوكاني فقد ذهب إلى أن (لا) في (لا أقسم) زائده في كل موضع. وهذا يعني أن الزمخشري في هذه المسألة راعى الصناعة النحوية، والشوكاني راعى المعنى.

_ لا يجيز الزمخشري حذف لام جواب القسم مطلقًا؛ اتباعًا للفراء. أما الشوكاني فيجيز حذف لام جواب القسم إذا كان الجواب فعلًا ماضيًا، وقد

طال الكلام بين القسم، وجوابه، وما ذهب إليه الشوكاني هو مذهب الجمهور.

7- الهوامش:

(1) – ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3– 1414هـ، مادة (خلف) 82/9.

(2) – ينظر بخيت، محمد بن إبراهيم. الخلاف النحوي في باب التنازع جمعا ودراسة، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 22، أكتوبر – 2017م، ص254.

(3) – ابن منظور، لسان العرب، مادة (خرج): 249/2.

(4) – الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة–بيروت، (د.ت)، 145/1.

(5) – ابن منظور، لسان العرب، مادة (خرج)، 250/2.

(6) – السابق، مادة (خرج)، 250/2.

(7) – السابق، مادة (خرج) 251/2.

(8) – مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، ط2، مادة (خرج)، 224/1.

(9) – ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (خرج)، 253/2، ومجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط: مادة (خرج)224/1.

(10) – عمر، أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل. معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1–1429هـ 2008م، 626/1.

(11) – ينظر حسان، تمام حسان. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب– القاهرة، 1420هـ – 2000م، ص207.

(12) – ينظر اللبدي، محمد سمير. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط1، 1405هـ– 1985م، ص74.

(13) – الملخ، حسن خميس سعيد. تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث–الأردن، ط1/2015م ص104.

(14) – ينظر السمعاني، عبدالكريم بن محمد بن منصور. الأنساب، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان–بيروت، ط1، 1408هـ1988م، 163/3. والوزير القفطي، جمال الدين علي ابن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي–القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية–بيروت، ط1، 1406هـ1986م، 265/3..

(15) – ينظر السمعاني، الأنساب، 164/3، وابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الأردن الزرقاء، ط3، 1405هـ1985م، ص292. وإنباه الرواة على أنباه النحاة، 266/3.

(16) – ينظر الوزير القفطي، انباه الرواة. 265/3.

(17)– ينظر السمعاني، الأنساب،164/3، وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص292. والوزير القفطي، إنباه الرواة، 266/3.

(18) – ينظر الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة–القاهرة، ط1–1348هـ، 214/2–215. والزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، 298/6.

(19) – ينظر الشوكاني، البدر الطالع، 480/1.

(20) – ينظر السابق، 483/1.

(21) – ينظر السابق، 464/1.

(22) – ينظر الشوكاني، البدر الطالع، 224/2. والقنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان. أبجد العلوم، دار ابن حزم، ط1، 2002م، ص685.

(23) – ينظر الزركلي، الأعلام، 298/6.

(24)– ينظر الشوكاني، البدر الطالع، 219/2–223، والقنوجي، أبجد العلوم، ص688–690. والزركلي، الأعلام، 298/6

(25) – الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (الكشاف)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي–بيروت،(د.ت)، 771/4–772.

(26) – الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير، دار ابن كثير–دمشق، دار الكلم الطيب–بيروت، ط1، 1414هـ، 558/5.

(27) – السابق، 553/5.

(28) – ينظر ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث– دمشق، ط1– 1402هـ –1982م، 835/2–836، والإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس–بنغازي، 1398هـ_1978م، 311/4، وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. التذييل والتكميل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم–دمشق(الأجزاء1–5)، دار كنوز إشبيليا–الرياض،(الأجزاء من 6–22)،(د.ت)، 380/11–381، وابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن يوسف. أوضح المسالك تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل–بيروت،ط5، 1979م، 94/4–95، وابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث–القاهرة، ط20، 1400هـ_ 1980م، 318/4، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية–مصر، (د.ت)، 487/2، والأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية–بيروت، 1419هـ_1998م، 114/3–115.

(29) – البيت مجهول القائل، ينظر العيني. بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–القاهرة، ط1، 2010م، 1814/4، ويعقوب. إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1417هـ_1996م، 245/6.

(30) – البيت لـ الكميت بن معروف، ينظر ابن ميمون: محمد بن المبارك، منتهى الطلب في أشعار العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر–بيروت، ط1، 1999م، 124/8. والضامن. حاتم صالح، شعراء مقلون، الكميت حياته وشعره، جامعة بغداد، 1990م، ص169.

(31) – ينظر الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي– بشير جويجابي، دار المأمون للتراث–دمشق–بيروت، ط2، 1993م، 343/6.

(32) – ينظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 835/2–836، والإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 311/4، وأبو حيان، التذييل والتكميل، 380/11–381، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 95/4–96، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 318/4، والسيوطي، همع الهوامع، 487/2، والأشموني، شرح الأشموني، 114/3–115.

(33) – ينظر الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 311/4–312.

(34) – ينظر أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 382/11.

(35) – سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط3، 1408هـ_1988م، 106/3–107.

(36) – السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله. شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي–علي سيد علي، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 2008م، 316/3.

(37) – السابق: 316/3.

(38) – النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. إعراب القرآن، تعليق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1421هـ، 51/5.

(39) – ينظر ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1/1420هـ 2000م، ص441، والسمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم–دمشق،(د.ت)، 563/10–564. وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك– محمد علي حمدالله، دار الفكر–دمشق، ط6، 1985م، ص303–304.

(40) – ينظر الزمخشري، الكشاف، 466/4.

(41) – ينظر الشوكاني، فتح القدير، 403/5.

(42) – الزمخشري. الكشاف: 772/4.

(43) – ينظر الزمخشري، الكشاف، 458/1.

(44) – ينظر امرئ القيس، ديوانه، عناية: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة–بيروت، ط2، 1425هـ – 2004م، ص105.

(45) – ينظر أبو تمام: حبيب بن أوس، ديوان الحماسة، شرح وتعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1998م، ص181.

(46) – الزمخشري، الكشاف، 659/4–660.

(47) – الشاعر مجهول، ينظر يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية: 309/4.

(48) – الشوكاني، فتح القدير، 402/5–403.

(49) – السابق، 538/5.

(50) – ينظر ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط3، 1996م، 401/1، والزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار–الأردن، ط1، 1425هـ_2004م، ص317–318، والإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 436/4–437، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص327.

(51) – الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب–بيروت، ط1، 1408هـ_1988م، 251/5.

(52) – ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 137/2–327/5. والفارسي. الحجة للقراء السبعة، 343/6. والإستراباذي: شرح الرضي على الكافية: 437/4.

(53) – ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 137/2، والفارسي، الحجة للقراء السبعة، 343/6.

(54) – الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي–محمد علي النجار–عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة–مصر، ط1،(د.ت)، 207/3.

(55) – ينظر السابق، 207/3.

(56) – ينظر الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل. إعراب القرآن، تقديم وتوثيق: فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة فهد الوطنية–الرياض، ط1، 1415هـ_ 1995م، ص483، وابن عطية، عبدالحق بن غالب الأندلسي. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1413هـ_1993م، 401/5–402، والقرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني–إبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية–القاهرة، ط2، 1384هـ_1964م،59/20، وأبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود–علي محمد معوض، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1421هـ_2001م، 212/8.

(57) – ينظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 59/20.

(58) – ينظر أبو حيان، البحر المحيط، 212/8، وابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير، دار سحنون–تونس، 1997م، 338/29، والسامرائي، فاضل صالح. معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع–الأردن، ط1، 1420هـ_2000م، 174/4.

(59) – ينظر الفخر الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1421هـ_2000م، 163/29، وأبو حيان، البحر المحيط: 212/8.

(60) – ينظر الحاكم الجشمي، الإمام المحسن بن محمد بن كرامة. التهذيب في التفسير، تحقيق: عبدالرحمن بن سلمان السالمي، دار الكتاب المصري–القاهرة، دار الكتاب اللبناني–بيروت، ط1، 2018–2019م، 7177/10، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 190/30، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 60/20.

(61) – هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني توفي عام 322هـ، وكان عالما في اللغة والتفسير والأدب والشعر، وكان معتزليا، له تفسير سماه جامع التأويل لمحكم التنزيل، لم يصل إلينا وإنما ذكره المؤرخون، وقد انتشرت أقواله في كتب التفسير وقد استخرج أحد الكتاب أقواله من كتب التفسير في كتاب سماه (ملتقط جامع التأويل لمحكم التنزيل). ينظر بغية الوعاة: 59/1، والأعلام: 50/6.

(62) – ينظر الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 190/30.

(63) – ينظر الحاكم الجشمي، التهذيب في التفسير، 7177/10.

(64) – الزمخشري، الكشاف، 764/4.

(65) – الشوكاني، فتح القدير، 545/5–546.

(66) – ينظر الفراء، معاني القرآن، 253/3، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب–بيروت،(د.ت)، 334/2، والزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر–دمشق، ط2، 1405هـ_1985م، ص85، وابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية–الكويت،(د.ت)، ص186، والزمخشري، المفصل في علم العربية: ص359، والإستراباذي، شرح الرضي على الكافية: 308/4.

(67) – هو امرؤ القيس، ينظر ديوانه، ص137.

(68) – ينظر النحاس، إعراب القرآن، 213/2. وابن جني، اللمع، ص186.

(69) – ينظر سيبويه، الكتاب، 151/3، والمبرد، المقتضب، 337/2، وابن السراج، الأصول في النحو: 229/1، وابن مالك، شرح التسهيل، 313/3، وأبو حيان، التذييل والتكميل، 391/11. وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص845، والسيوطي، همع الهوامع: 489/2.

(70) – هو زهير بن أبي سلمى، ينظر زهير بن أبي سلمى، ديوانه، شرح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية–بيروت،ط1، 1988م، ص54.

(71) – ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل: 391/11–392.

(72) – الفراء، معاني القرآن، 253/3.

(73) – الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط1، 1420هـ_2000م، 240/24.

(74) – ينظر الزمخشري، الكشاف: 703/4.

(75) – ينظر السابق، 72/4.

8– المصادر والمراجع

1. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس–بنغازي، 1398هـ_1978م.

2. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية–بيروت، 1419هـ_1998م.
3. الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل. إعراب القرآن، تقديم وتوثيق: فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة فهد الوطنية–الرياض، ط1، 1415هـ_ 1995م.
4. امرؤ القيس، ديوانه، عناية: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة–بيروت، ط2، 1425هـ_2004م.
5. ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار–الأردن الزرقاء، ط3، 1405هـ1985م.
6. بخيت، محمد بن إبراهيم. الخلاف النحوي في باب التنازع جمعا ودراسة، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 22، أكتوبر–2017م.
7. أبو تمام: حبيب بن أوس، ديوان الحماسة، شرح وتعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1998م.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان. اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية–الكويت،(د.ت).
9. الحاكم الجشمي، الإمام المحسن بن محمد بن كرامة. التهذيب في التفسير، تحقيق: عبدالرحمن بن سلمان السالمي، دار الكتاب المصري–القاهرة، دار الكتاب اللبناني–بيروت، ط1، 2018–2019م.
10. حسان، تمام حسان. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب– القاهرة، 1420هـ – 2000م.
11. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود–علي محمد معوض، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1421هـ_2001م.
12. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. التذييل والتكميل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم–دمشق(الأجزاء1–5)، دار كنوز إشبيليا–الرياض،(الأجزاء من 6–22)،(د.ت).
13. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة–بيروت، (د.ت).
14. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب–بيروت، ط1، 1408هـ_1988م.
15. الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق. اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر–دمشق، ط2، 1405هـ_1985م.
16. الزركلي، خير الدين بن محمود. الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

17. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. الكشاف، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي–بيروت،(د.ت)، 4/771–772.
18. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. ديوان الزمخشري، عناية: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة–بيروت، ط2، 1425هـ – 2004م.
19. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار–الأردن، ط1، 1425هـ_2004م.
20. السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع–الأردن، ط1، 1420هـ_2000م.
21. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط3، 1996م.
22. السمعاني، عبدالكريم بن محمد بن منصور. الأنساب، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان–بيروت، ط1، 1408هـ –1988م.
23. السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم–دمشق،(د.ت).
24. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله. شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي–علي سيد علي، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 2008م.
25. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية–مصر، (د.ت).
26. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط3، 1408هـ_1988م.
27. الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة–القاهرة، ط1–1348هـ.
28. الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير، دار ابن كثير–دمشق، دار الكلم الطيب–بيروت، ط1، 1414هـ.
29. الطبري، محمد بن جرير. تفسير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط1، 1420هـ_2000م.
30. الضامن. حاتم صالح، عشرة شعراء مقلون، الكميت حياته وشعره، جامعة بغداد، 1990م.
31. ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير، دار سحنون–تونس، 1997م.
32. ابن عطية، عبدالحق بن غالب الأندلسي. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار

الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1413هـ_1993م.
33. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث–القاهرة، ط20، 1400هـ_ 1980م.
34. عمر، أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل. معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1–1429هـ 2008م.
35. العيني. بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة–القاهرة، ط1، 2010م.
36. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. الحجة للقراء السبعة: تحقيق: بدر الدين قهوجي–بشير جويجابي، دار المأمون للتراث–دمشق–بيروت، ط2، 1413هـ_1993م.
37. الفخر الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1421هـ_2000م.
38. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي–محمد علي النجار– عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة–مصر، ط1،(د.ت).
39. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني–إبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية–القاهرة، ط2، 1384هـ_1964م.
40. القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان. أبجد العلوم: دار ابن حزم، ط1، 2002م.
41. اللبدي، محمد سمير. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط1، 1405هـ– 1985م.
42. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث– دمشق، ط1–1402هـ –1982م.
43. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب–بيروت،(د.ت).
44. الملخ، حسن خميس سعيد. تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث–الأردن، ط1/2015م.
45. ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب: دار صادر– بيروت، ط3– 1414هـ.
46. ابن ميمون: محمد بن المبارك، منتهى الطلب في أشعار العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر–بيروت، ط1، 1999م.
47. ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،

تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1/1420هـ 2000م.

48. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. إعراب القرآن، تعليق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1421هـ.
49. نخبة من اللغويين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة. المعجم الوسيط، ط2.
50. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن يوسف. أوضح المسالك تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل–بيروت،ط5، 1979م.
51. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله بن يوسف. مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك– محمد علي حمدالله، دار الفكر–دمشق، ط6، 1985م.
52. الوزير القفطي، جمال الدين علي ابن يوسف. انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي–القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية–بيروت، ط1، 1406هـ1986م.
53. يعقوب، إميل بديع. المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1417هـ_1996م.